لكنه يبسط فيها ثوبا طاهرا ويصلي عليه واستحبوا ان يعيد فيها
للوقت وان صار للضرورة قال في البيان هذا في الكنايس ازعا مرة واما الكنايس
الكبار التي العامية من اتوا هلها فلا باس بالصلاة فيها قاله ابن حبيب تتمة
ايضا من ترك الصلاة البريئة لا يغير عليه لانه قد يواخذ بها اتفاقا واختلف
في وقت المواخذة فالمشهور اخر الوقت الضروري وقيل اخر الوقت المختار
اعتبارا بالركعة بسجدتيها وقال الشيخ قد الركوع فقوله لا يقتل حتى
يخرج الوقت جملة فانه اخرج الوقت ولم يصل قتل والمذهب انه يقتل بالشيخ
خلافا للمشهور انه لا يقتل احد بتركها من اهل القبلة وقيل يقتل كفرا وهو
الحاري على قول ابن حبيب وقيل انه يحبس حتى يصلي او يموت والمشهور
انه يقتل وله قال اصبغ اذا عرف بين استتابته قتل وقتله واستتابته قتلة
كما لو عزر بها ولم يقتل حتى يعيد استتابته بالقول لا اثر له وانما يقتل اذا جد
ايترك والترك محقق فيه فليحقق عما قبله ومقابل المشهور لابن حبيب انه لا
يقتل انما اطلق ترك ما هل انه يقتل عليه ويصلي عليه غير اهل البغي و
القتل رجما مثله ولا يغسل ولا يدفن عليه واحد تنبيه
وفتارك الصلاة انما هو الناسية الوقتية لا العامدة على الارجح وهو
الراجح عند المازري واما من يجحد وجوب الصلاة او يجحد التركوع او السجود
وهو ظاهر باجماع كما شكاه بعضهم ومنهم من قال لا خلاف فيه انه كافر نص
على انه كافر مالك في كتاب محمد ثم قال واما الذي اقر بركوعها وسجودها سنة
وليس بواجب فهو كافر ايضا يستتاب والله اعلم فصل
شروط الصلاة طهارة الحدث وطهارة الخبث من البدن والثوب والمكان وستر
العورة واستقبال القبلة وترك الكلام وترك الدعاء الا شيء منه مما فرض
الله تعالى من الكلام على الاموفقا شرع هنا في شروط الصلاة وصدر في
بالشروط لهما شروط صحة اي الصلاة والشرط ما كان خارجا عن ماهية
والغرض ما دخل فيها قوله طهارة الحدث يعني ان من شروط الصلاة طهارة
الحدث اي ان يتطهر الا وضوء اما واجبا حتى انه لو احدث في اثناء الصلاة عمدا

كان او سهوا

كان او سهوا او سبقه الحدث بطلت صلاته وذلك الا ان يستخلف عليه فجاسة
اوردا هما في ثوبه او بدنه او مكانه وهو في الصلاة فان صلاته تبطل الا
وقد تقدم ان الطهارة الحدثية في الشرع على قسمين صغرى وهي الوضوء
او كبرى وهو الغسل وبدلها وهو التيمم واكثر اما اصغر فالبول
والغائط يليان منه الوضوء واما اكبر وهو الجنابة يليان منه غسل جميع
الجسد كما تقدم فلا معنى لاعادته هنا قوله وطهارة الخبث يعني
ان من شروط صحة الصلاة طهارة الخبث ايضا ايضا واجبا ايضا ان يعيد
الذاكر فيها قوله من البدن والثوب والمكان يعني بدن المصلي وثوبه الذي
يصلي فيه ومن مكانه الذي يصلي عليه من المكان مطلوب طهارته حال الصلاة ومكانه
هو ما يباشر المصلي عنه وحاصله انه يجب على المصلي ازالة النجاسة عن ثوبه و
بدنه ومكانه قوله وستر العورة يعني ان من شروط الصلاة ستر العورة
وستر ها واجب على المكلف ذكرا او انثى حرا او عبدا مع الذكر والقدرة على المعتمد
من المذهب وهذا هو الشرط عند ابن عطاء الله من كون الستر شرطا في
الصلاة وقال التوضيح اعلم انه لا خلاف بين وجوب ستر العورة عن اعين
الناس واما ستر ها في الخلوة مطلوب فاذا لم يكن في الصلاة فحكم الخلوة فيه
الاستحباب وحكى ابن بشير قولين الوجوب والاستحباب والظاهر الوجوب
لقوله صلى الله عليه وسلم اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الخلاء وامر
انه اكل في الصلاة فقال ابن بشير لا خلاف في الوجوب وانما الخلاف اعلا هو
الحد او هو شرط في صحة الصلاة او ما قال ابن بشير وابن عطاء الله الذي قاله
ابن بشير ضعيف وقد ذكر القاضي عبد الوهاب ان ابا اسحاق ابن يكير ولا
نعلم هو الذي اشترط من شروط الصلاة فقال صاحب القبس المشهور انه
ليس من شروط الصلاة وقد اشار الى هذا بقوله ليس ستر فرض في نفسه وليس
من شروط الصلاة وقد تقدم عما قاله ابن عطاء الله ان المعروف من المذهب ان
ستر العورة شرط من شروط صحة الصلاة مع الذكر والقدرة لقول النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار وهذا يقبل الغاية فالشرطية

Copyright King Saud University